SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.20 NO. 1 2021
DOI: 10.51984/JOHS.V20I1.1475

جامعة سبها للعلوم الإنسانية مجلة
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

محددات وقضايا العلاقات الليبية التركية

حامد عبدالله الحضيري الزروق

كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة أهم المحددات التي تضبط العلاقات الليبية التركية، وإلى أهم القضايا التي تعترض مسار تطورها منذ العام 2011، ولقد تم صياغة اشكالية البحث في التساؤلات التالية: ما أهم المحددات التي تحكم العلاقات الليبية التركية.؟ وما القضايا التي تعترض مسار تطورها.؟. وتماشياً مع التساؤلات المطروحة، فإن الإجابة عليها انطلقت من افتراض رئيس مؤداه: إن العلاقات الليبية التركية تحكمها عدة محددات سياسية واقتصادية، أنتجت في محصلتها جملة من القضايا اعترضت مسار تطورها، وأدت إلى تأرجح تلك العلاقات بين حالات من التقارب والتعاون في مراحل تاريخية معينة، وبين التباعد والتوتر في مراحل تاريخية أخرى. وخلص البحث إلى أن فرص التقارب في المجالات الاقتصادية بين الدولتين كبيرة، خاصة مع استقرار الدولة الليبية وتوجهها نحو التنمية، وإعادة أعمار ما دمَرته الحروب الداخلية، وما يعزز تلك الفرص هو النشاط السابق لشركات البناء التركية التي كانت تعمل في ليبيا منذ ما يزيد على أربعين عاما، هذا بالإضافة إلى فرص الاستثمار التركي في قطاع الطاقة الليبي، إلا أن هذا التقارب يتطلب بيئة سياسية تسهم في تعزيز الثقة وإزالة كافة القضايا الخلافية المتعلقة بالتدخل التركي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية:

ليبيا
تركيا
العلاقات
الغاز الطبيعي
التبادل التجاري

Determinants and issues of Libyan-Turkish Relations

Hamed Abdullah Al-Hudayri Al-Zarrouq

Faculty of Commerce and Political Science, Sebha University, Libya

A B S T R A C T

This research aims to know the most important determinants that control the Libyan-Turkish relations. It also identifies the most important issues that obstruct the relationship development since 2011. The research problem has been formulated in the following research questions: What are the most important determinants that govern the Libyan-Turkish relations? What are the issues that obstruct the relationship development? In line with the questions raised, the answer to them stemmed from a basic assumption that the Libyan-Turkish relations are governed by several political and economic determinants. This resultes in a set of issues that interfered with the course of their development. These issues led to the fluctuation of those relations between cases of rapprochement and cooperation at certain historical stages, and between divergence and tension in other historical stages. The research concluded that the opportunities for rapprochement in the economic fields between the two countries are great, especially with the stability of the Libyan state, its orientation towards development, and the reconstruction of what was destroyed by internal wars. What enhances these opportunities is the previous activity of Turkish construction companies that have been operating in Libya for more than forty years. This is in addition to the Turkish investment opportunities in the Libyan energy sector. However, this rapprochement requires a political environment that contributes to strengthening confidence and removing all controversial issues related to the Turkish intervention in Libya.

Keywords:

Libya
Turkey
Natural gas
the trade exchange
relations

*Corresponding author:
E-mail addresses: ham.zarog@sebhau.edu.ly

Article History : Received 20 March 2020 - Received in revised form 05 May 2021 - Accepted 30 June 2021

المقدمة

توطئة

يرجع تاريخ العلاقات الليبية التركية إلى عدة قرون ماضية، قبل أن يتم الاعلان عن قيام وتأسيس الجمهورية التركية التي تأسست على انقاض الإمبراطورية العثمانية، وقبل أن يتم الإعلان عن استقلال دولة ليبيا أيضا؛ وخلال هذه المرحلة الطويلة شهدت العلاقات الثنائية عدة محطات من تاريخها كان أهمها تلك التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا عام 2011، وأدت إلى انخراط تركيا في الساحة الليبية سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، وهو ما سيتم تناوله في هذا البحث من خلال الإجابة على التساؤل التالي: ما أهم المحددات التي تحكم العلاقات الليبية التركية.؟ وما القضايا التي تعترض مسار تطورها.؟. وتماشياً مع التساؤل المطروح، وما يتعلق به من تساؤلات، فإن الإجابة عليه تنطلق من افتراض رئيس مؤداه : إن العلاقات الليبية التركية تحكمها عدة محددات سياسية واقتصادية، أنتجت في محصلتها جملة من القضايا اعترضت مسار تطورها، وأدت إلى تأرجح تلك العلاقات بين حالات من التقارب والتعاون في مراحل تاريخية معينة وبين التباعد والتوتر في مراحل تاريخية أخرى.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه موضوعًا يثار حوله الكثير من التساؤلات بين أوساط المجتمع الليبي ويشوبه بعضًا من جوانب النقص في البحوث والدراسات التي تناولته، وتنبع أهمية البحث أيضا في أنه يقدم للقارئ إدراكًا وفهمًا أوسع لتفاعلات، وأبعاد العلاقات الليبية التركية.

أهداف البحث

1- تقديم لمحة تاريخية عن العلاقات الليبية التركية
2- وصف وتحليل أبعاد العلاقات الليبية التركية
3- عرض أهم المحددات الناظمة للعلاقات الليبية التركية.
4- طرح أهم القضايا التي تعترض مسار تطور العلاقات الليبية التركية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

يغطي النطاق الزمني للبحث الفترة الممتدة من العام 2011، وحتى العام 2020؛ وذلك لأنَ التاريخ الأول يمثل مرحلة تحول مهمة في تاريخ العلاقات الليبية التركية، بعد التحولات التي شهدتها ليبيا ودول الجوار الإقليمي فيما يعرف(بالربيع العربي)، بينما الثاني يمثل تاريخ انجاز البحث، أما الحدود المكانية للبحث فإنها تشمل ليبيا، وتركيا ويتسع النطاق الجغرافي ليشمل منطقة شمال إفريقيا، والشرق الأوسط.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتاريخي في وصف، وتحليل أهم المحددات التي تحكم العلاقات الليبية التركية، وعلى المنهج الاحصائي في عرض أهم البيانات والمؤشرات الرقمية التي تقدم تفسيرات عن بعض القضايا التي تعترض مسار تلك العلاقات.

المحور الأول: لمحة تاريخية عن العلاقات الليبية التركية

يكشف استعراض تاريخ العلاقات الليبية التركية عن عمقها التاريخي الذي يمتد إلى ما يزيد على 500 عام؛ ويرجع إلى العهد العثماني وتحديداً في عهد السلطان سليم الأول، وبعد الزيارة التي قام بها الوفد الليبي عام 1551، الذي طلب فيها المساعدة على طرد الاستعمار الإسباني وفرسان مالطا من ليبيا.[1]

بدأ تفاعل العلاقات البينية بالتواجد التركي على الأراضي الليبية تحت ستار الحماية والخلافة الإسلامية واستلام مقاليد الحكم بصورة مباشرة في مراحل تاريخية معينة، وأخرى غير مباشرة بالتبعية، ولم ينحسر ذلك التواجد إلا مع الاحتلال الايطالي لليبيا في العام 1911، إلا أن تفاعل العلاقات بين الدولتين لم ينقطع؛ حيث تزايد نشاطه مع إعلان استقلال ليبيا في ديسمبر عام 1951، ولعل أولى الزيارات الخارجية للملك إدريس السنوسي بعد تنصيبه ملكًا على ليبيا كانت إلى تركيا ما يؤشر على عمق، وأهمية العلاقات بين الطرفين التي ظلت على تماسكها وتعاونها طيلة فترة النظام الملكي في ليبيا حتى العام 1969.

وشهدت العلاقات الليبية التركية فتوراً بعد الإطاحة بالنظام الملكي في ليبيا، والإعلان عن قيام نظام جمهوري في سبتمبر 1969، ثم إلى حالة من التأرجح ما بين التعاون والصداقة، وأخرى من التراجع والقطيعة، لكنها لم تصل إلى حدّ التوتر والعداء.[2]

ومع منتصف سبعينيات القرن العشرين بدأت العلاقات الليبية التركية تعود إلى طبيعتها، وتفاعلاتها التعاونية، وكانت البداية بالزيارات الوزارية بين الدولتين، وإبرام عقود تجارية، جاء هذا بعد تبني النظام الليبي مواقف سياسية مؤيدة لتركيا؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حصل عام 1974؛ حيث رفض النظام الليبي الاستجابة للحظر الاقتصادي الذي فرضته القوى الدولية على تركيا بعد تدخلها العسكري في قبرص، وأبدى ترحيبا لذلك التدخل[3] ،ثم تسارعت خطوات التقارب الذي ظهر في تزايد حجم التبادل التجاري بين عامي 1977 – 1982، بين الدولتين إلى أربعة أضعاف مما كانت عليه قبل ذلك. وتضاعفت الأنشطة التجارية، وزادت أنشطة شركات المقاولات التركية في ليبيا بشكل كبير، وقد سجل وجود 120 ألف عامل تركي في ليبيا عام 1984.[4]هذا التفاعل الإيجابي انعكس إلى فتور وتوتر في العلاقات الثنائية مع نهاية ثمانينات وبداية تسعينيات القرن الماضي بعد تبني النظام الليبي مواقف غير مؤيدة للنظام التركي، منها استضافته لأعضاء من منظمتي أصالة، وحزب العمال الكردستاني المعارضتين للنظام التركي، هذا بالإضافة إلى تقاطع المواقف الليبية والتركية تجاه الغزو العراقي للكويت. ثمة قول سائد في العلاقات الدولية يقول:

"لا توجد عداوات دائمة، ولا صداقات دائمة، توجد فقط مصالح دائمة"، ويبدو أن هذا ما يؤشر إلى عودة تفاعل العلاقات الليبية التركية مع نهاية تسعينيات القرن الماضي؛ حيث حصلت الشركات التركية على عقود مهمة في مشروعات البنى التحتية في ليبيا بلغت 304 مشروعًا [5].

ويبدو أن التحول الأكبر في العلاقات الليبية التركية جاء مع مطلع عام 2011، وبعد الانتفاضات الشعبية التي شهدتها تونس، ومصر، وليبيا ،واليمن، وأدت إلى انهيار أنظمة الحكم في تلك الدول، والتي أطلق عليها (الربيع العربي)؛ فقد عرفت المواقف السياسية التركية لحظات تردّد وارتباك شديدة حيال تلك التحولات خاصة بعد التدخل العسكري في ليبيا من جانب حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والذي تُعد تركيا أحد أطرافه الرئيسة[6]؛ فقد كان يوجد آلاف من العمال، والفنيين الأتراك، إلى جانب وجود أكثر من مائتي شركة تركية تعمل على التراب الليبي وحاولت تركيا استعادة علاقتها الاقتصادية مع ليبيا من بوابة دعم الاستقرار، ومساندة حكومة مركزية قادرة على إنهاء حالة الفوضى التي أضرت بالمصالح التركية حيث أن ضعف، وهشاشة السلطة، وحالة الانقسام المؤسسي، والصراع المسلح في ليبيا جعل منها دولة غير مستقرة، ومركزًا للنشاطات غير المشروعة في شمال إفريقيا؛ حيث بدأت تنشط فيها تجارة التهريب والانتقال غير القانوني للبشر، وتجارة المخدرات بما يهدد دول جنوب أوربا، ودول الجوار الأقليمي، لذلك تتشارك دول الجوار الليبي مع الجهود الدولية الساعية للتوصل إلى حل سياسي، لوقف الاقتتال بين الليبيين الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في تونس، والجزائر من خلال نزوح مئات آلاف من الليبيين إلى أراضيهما؛ ولذلك لا تتشارك دول الجوار المغاربية مع الأطراف العربية والدولية التي تسعى إلى إطالة أمد الصراع بين الطرفين المتصارعين.

إن هشاشة الدولة إلى جانب التدخلات الخارجية الإقليمية، والدولية في ليبيا أفضى ذلك كله إلى تحوّل ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، وخاصة مع بداية العام 2014، وبعد حالة الانقسام المؤسسي والصراع المسلح الذي شهدته ليبيا بين الحكومة المؤقتة، وحكومة الوفاق الوطني، أضحت تركيا طرفًا منخرطًا في هذا الصراع لصالح الأخيرة، وبدأ دعمها العسكري يأخذ طابعًا علنياً بعد التوقيع على مذكّرتي التفاهم بشأن التعاون الأمني، والعسكري والسيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط في نوفمبر 2019؛ حيث أن وجود علاقات قوية لتركيا مع ليبيا يقوي الموقف التركي البحري في التنافس التاريخي، والنزاع على السيادة على بعض جزر في البحر الأبيض المتوسط مع اليونان، وفي أية مباحثات أخرى مع دول الاتحاد الأوروبي نظرًا للاهتمام الأوروبي الكبير بمستقبل ليبيا؛ لهذا يمكن القول إنه بصرف النظر عن تاريخية العلاقات الثنائية، فإن ليبيا تعد في الحسابات والمصالح التركية دولة مهمة؛ إذ تعدّ من قلائل الدول التي قامت تركيا بتعيين مبعوثٍ خاص لها في أكتوبر 2014، وذلك نتيجة لحجم الموارد الطبيعية التي تملكها ليبيا؛ فهي تشكل البوابة الرئيسة الأكبر للقارّة الأفريقية، فضلاً عن أهميتها الجيوسياسية حيث تمتلك أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية والذي يقدر بنحو 40 مليار برميل، ويشكل ما نسبته 3.76% من الاحتياطي العالمي، وتملك احتياطي من الغاز الطبيعي يقدَّر بنحو 54.6 تريليون قدم مكعب. هذا بالإضافة إلى طموح الشركات التركية بتنفيذ مشاريع كبرى في عملية إعادة إعمار ليبيا، وعليه يمكن القول إن المصالح التركية في ليبيا تتجاوز المصالح الاقتصادية، لتشكل جزءاً من الاستراتيجية التركية الساعية إلى زيادة دورها، ونفوذها، ومكانتها في سياق التنافس مع القوى الإقليمية والدولية، وهذا ما يشكل أهم المحددات الحاكمة للعلاقات الليبية التركية، والذي سيتم تناوله في المحور التالي.

المحور الثاني: المحددات السياسية والاستراتيجية

أولاً: المحددات السياسية

يُعد البعد السياسي بمثابة الإطار العام الذي يضبط كافة أنماط التفاعلات التعاونية بين الطرفين، وعلى الرغم من أرجحية البعد الاقتصادي في ذلك الاطار التفاعلي غير أنه لا يمكن أن ينجم عنه تطورات كبيرة بدون وجود علاقات، وتفاعلات سياسية ذات طابع إيجابي يسهم في تحقيق مصالح الطرفين، وهنا يمكن القول إن العلاقات الليبية التركية شهدت على مدار تاريخها الذي يزيد على 500 عام محطات سياسية مهمة لعل أهمها التحولات التي شهدتها المنطقة العربية" الربيع العربي"، ومنها ليبيا بعد عام 2011؛ فقد اتسم الموقف التركي في البداية بالصمت والترقب حيال الأحداث في ليبيا، ولم يمض وقت حتى تغير الموقف التركي بدعم الاحتجاجات ومساندتها، وهو ذات الموقف الذي تبنته حيال الأحداث التي جرت في تونس ومصر، ويبدو أن ثمة أسباب تقف حيال ذلك الموقف التركي المتردد والمرتبك؛ حيث إن ضبابية الأحداث، وعدم وضوح الرؤية لما تؤل إليه من نتائج أدى إلى ذلك الارتباك التركي؛ فقد كانت تخشى أن تتعرض مصالحها في ليبيا إلى مخاطر في حال تبني موقفًا واضحًا حيال تلك الأحداث[7]، إلا أنه وبعد الإطاحة بنظام الحكم في تونس، وكذلك في مصر وليبيا، تبنت مواقف مؤيدة لمطالب الشعوب العربية بالحريات، والعدالة الاجتماعية، وقدمت نفسها أنموذجا يحتذى في المنطقة بوصفها دولة ديمقراطية توازن بين القيم الإسلامية المعتدلة، ومبادئ العلمانية،[8] في محاولة منها لإعادة تأكيد محورية الدور الذي تمارسه في البيئة الاقليمية، وفي خدمة الاستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة، مستغلة في ذلك نفوذها السياسي وقوتها الناعمة، وتشعب علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وتماشياً مع هذه السياسة فقد أقدمت تركيا على تعيين سفير لها في طرابلس في سبتمبر 2011، بعد السيطرة الكاملة على طرابلس من قبل المجلس الوطني الانتقالي، إلا أنه وبسبب تدهور الوضع الأمني تم إغلاق القنصلية العامة التركية في بنغازي في يونيو 2014، والسفارة التركية في طرابلس التي أوقفت عملياتها في يوليو 2014 بسبب المخاوف الأمنية، فيما واصلت القنصلية التركية في مصراتة عملياتها دون انقطاع.

تعاني ليبيا من أزمة التنافس على الشرعية؛ حيث استغلت الأجهزة التشريعية والتنفيذية بعض الثغرات القانونية بتقديم تفسيرات مختلفة على أنها تملك الشرعيةَ؛ فقد أعلن المؤتمر الوطني العام الذي جاء إثر انتخابات 2012 أن مجلس النواب فاقد للشرعية بدعوى أن الانتخابات التي جرت في يوليو 2014 كانت غير شرعية، وكذلك كثر الحديث عن المجلس الرئاسي الذي يحظى بدعم دولي منذ ديسمبر 2015 على أنه مجلس فاقد للشرعية. ومجلس النواب من جهته يزعم أنه السلطة الشرعية الوحيدة في ليبيا بعد الانتخابات التي أجريت في يوليو 2014، ولا يعترف بشرعية المجلس الرئاسي، ويرفض المصادقة على الاتفاق السياسي الليبي. وتمارس الحكومة المؤقتة المخوّلة من قبل مجلس النواب في مدينة البيضاء ورئيس وزرائها عبد الله الثني، وحكومة الوفاق الوطني المخولة من قبل الأمم المتحدة، ورئيس وزرائها فايز السراج؛ فعالياتهما كلٌّ داخل مجال النفوذ الخاص بها بدعوى أنها تملك الشرعية.

أدى هذا التنافس على الشرعية إلى تقييد التحركات التركية في ليبيا؛ فقد كانت تركيا تسعى إلى أن تتحرك ضمن حدود الشرعية المرسومة في إطار مبادرة الأمم المتحدة، والتوافقات الدولية، وتبنت خيار مساندة ودعم المجلس الرئاسي الذي يحظى بدعم الأمم المتحدة، إلا أنه وبالرغم من هذا الدعم كان أداءه ضعيفًا للغاية، ويرجع في جزء كبير منه إلى فقدانه المصادقة عليه من مجلس النواب الخاضع لتأثير الطرف المعارض (الحكومة المؤقتة) في شرق ليبيا، وهذا انعكس سلبًا على النفوذ التركي الذي يشمل المناطق الجغرافية الخاضعة تحت سلطة المجلس الرئاسي في غرب ليبيا؛ حيث أن شرق البلاد بأكمله خارج سيطرة المجلس الرئاسي، وكذلك بعض المؤسسات في غرب ليبيا لا تعترف بسلطة المجلس الرئاسي. كما أدى ضعف أداء المجلس الرئاسي وعجزه عن حل المعضلات التي يعاني منها الشعب الليبي إلى اتخاذه ذريعة من قبل أطراف محلية من مؤسسات تشريعية وتنفيذية ادعت امتلاكها للشرعية، والاعتراف بهم إقليميًّا ودوليًّا. وبذلك نجد أن دول المنطقة من أمثال مصر، والإمارات العربية المتحدة، والأردن إلى جانب قوى دولية كروسيا وفرنسا؛ تقدم دعمًا فعليًّا للأطراف المحلية الفاعلة من خارج المجلس الرئاسي، وتصبغ عليهم نوعًا من الشرعية لشرعنة تحركاتها في ليبيا.

ومن جهة أخرى ثمة من يعتقد أن صراعًا إيديولوجيًا بدأ يتشكل، ويظهر في ليبيا بعد حالة الانقسام وأزمة الشرعية التي شهدتها الدولة بعد العام 2014، ويتمحور حول صراع النفوذ بين معسكرين إقليميين يدعم الأول (حكومة الوفاق الوطني) التي تعترف بها الأمم المتحدة، ويضم تركيا وقطر والسودان قبل الإطاحة بالرئيس عمر البشير، فيما يدعم الثاني (الحكومة المؤقتة)، ويضم السعودية والإمارات ومصر، والأردن إلى جانب فرنسا وروسيا. والمعسكر الثاني ترجع مشاركته بشكل رئيس إلى المصالح المتعلقة بالأمن، ومعارضته للإسلام السياسي، وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين، ويتهم دول المعسكر الأول وعلى رأسها تركيا بأنها أرسلت قوات إلى طرابلس للعمل "بصفة استشارية، ونقل مئات من مقاتلي المعارضة السورية الذين قاتل الكثير منهم إلى جانب الجنود الأتراك في شمال سوريا، لمساعدة قوات حكومة الوفاق الوطني وتمكين جماعة الإخوان المسلمين من حكم ليبيا.[9]

وجدير بالذكر أن السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي شهدت تحولات عميقة بعد وصول حزب العدالة والتنمية[10] إلى السلطة في انتخابات عام 2002، وقادت إلى بروز ما يعرف بـ "العثمانية الجديدة"، والتي اعتمدت على عدة مبادئ؛ من أهمها تصالح تركيا مع ذاتها الحضارية والإسلامية والاعتزاز بتاريخها، وماضيها العثماني ذو الثقافات والأعراق المتعددة، والتخلص من شعور الضعف في مجال السياسة الخارجية، واستمرارية التوجه نحو الغرب بالتوازي مع العلاقات مع الشرق الإسلامي.[11]

وتحقيقا لتلك المبادئ فقد اتبعت تركيا سياسة تصفير القضايا الخلافية مع دول الجوار الاقليمي، وتعميق العلاقات مع العالم العربي بموازاة التوجه نحو أوروبا، ونيل عضوية الاتحاد الأوروبي؛ ولهذا عملت تركيا على أن تقدم نفسها بأنها المركز بالنسبة لبقية الدول، وأنها موجودة بكل القضايا والأحداث التي تجري فيه. [12]

ويمكن القول أيضا بأن السياسة الخارجية التركية قد استثمرت حالة الفراغ العربي التي نشأت نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003،[13] وتراجع الدور المصري التاريخي في القضايا العربية والإسلامية، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي لها لموازنة النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وذلك نتيجة للمقومات الموضوعية للقوة التي تملكها تركيا، والمزايا الاستراتيجية، ومكانتها الجيوسياسية فهي تقع ما بين الشرق والغرب؛ أي أنها دولة أوربية وأسيوية وعلى مقربة من القارة الأفريقية عن طريق البحر الأبيض المتوسط، ودولة عضو في حلف شمال الأطلسي منذ عام 1952[14]، ويتواجد على أراضيها أهم قاعدة للحلف، وهي قاعدة أنجرليك الجوية التي وفرت غطاءً جوياً لقوات التحالف في مرحلة التسعينيات لضرب الأهداف العراقية، ومراقبة منطقة حظر الطيران التي فرضت على العراق بعد غزوه للكويت في أغسطس عام 1990.

جميع هذه العوامل وغيرها تم استثمارها من الجانب التركي في خلق حالة من التقارب مع التيارات الإسلامية وخصوصاً مع حركة الإخوان المسلمين والتي نشطت في الساحة السياسية بعد تلك الثورات الأمر الذي شجع الجانب التركي على دعمهم انطلاقاً من المصلحة التي تريدها تركيا منهم لتعميم النموذج التركي في الحكم من خلال تجربة حزب العدالة والتنمية.

ويبدو أن التحركات التركية في المنطقة العربية تقوم على توظيف الروابط التاريخية والدينية التي تربطها بشعوب المنطقة، وتطويعها خدمة للمصلحة القومية التركية، ومن ثم قد نلحظ بعضا من جوانب الارتباك في تلك التحركات من خلال التناقض الواضح ما بين التصريحات الرسمية، وبين التحركات

الفعلية للنظام التركي؛ ويمكن توضيح الأمر في مثالين يمكن سوقهما للتدليل على ذلك؛ ففي المثال الأول نلحظ أن تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ترفع شعارات معاداة إسرائيل، ورفض التطبيع معها، لكن واقعيا تدرك أنها من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل في مارس عام 1949، [15]، وأنها الشريك الأول اقتصاديًا لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ويتبين عمق هذه العلاقات في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من خلال زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي ارتفع من 1.2 مليار دولار عام 2002 إلى 2.2 مليار دولار عام 2006، ثم إلى 4 مليار دولار عام 2011،[16] والأمر الثاني وهو أن تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية تدعم الحركات الإسلامية ومنها (جماعة الإخوان المسلمين) انطلاقا من أساس إيديولوجي عقائدي، وهذا يبدو أنه لا يتوافق مع واقع الحياة السياسية التركية التي يقوم نظامها الجمهوري على مبدأ العلمانية، والديمقراطية، ومدنية الدولة ويوجد فيها ما يطلق عليه بالدولة العميقة التي تراقب عن كثب حركة النظام السياسي، ومنع انحرافه عن تلك المبادئ، ومن ثم يدرك حزب العدالة والتنمية جيدا هذه المبادئ الحاكمة للنظام الجمهوري، ولا يمكنه تجاوزها، ويتحرك ضمن هامش ضيق لا يتسع إلى اتخاذ مواقف صلبة تتعارض مع علمانية ومدنية الجمهورية التركية.

ثانيًا: المحددات الاستراتيجية والأمنية

يمكن تناول أهم المحددات الاستراتيجية والأمنية في موضوعين رئيسيين، وهما الاتفاقيات الأمنية بين ليبيا وتركيا، وأمن الطاقة، وذلك على النحو التالي:

1- الاتفاقيات الأمنية بين الطرفين

كشفت تركيا عن بعض بنود الاتفاقية البحرية مع الجانب الليبي والتي تم التوقيع عليها في نوفمبر 2019، [17]، وتم إيداع نسخة منها وإرسالها إلى الأمم المتحدة؛ ومن هذه البنود العمل على تدشين خط بحري بين الدولتين ونصت المادة الرابعة على أوجه التعاون العسكري بين الطرفين، وعلى توفير التدريب، والمعلومات التقنية، والدعم والتطوير، والصيانة، ودعم الموانئ وتخصيص المركبات البرية والبحرية والجوية، والمعدات والأسلحة والمباني وقواعد التدريب والاستشارات ونقل الخبرة والتخطيط، والدعم المادي من قبل تركيا وعلى إنشاء مكتب مشترك للدفاع والتعاون الأمني في تركيا وليبيا يتعامل مع عدد كافٍ من الخبراء والموظفين اللازمين، فضلا عن المشاركة في التدريبات العسكرية والمناورات بين البلدين، ونصت أيضا على أن تمنح الاتفاقية البلدين الحق في تبادل وبيع البضائع، والخدمات العسكرية المتوفرة لدى الطرفين في إطار التعاون اللوجستي، وتبادل الذخيرة، وأنظمة الأسلحة، والمعدات العسكرية الخاصة المتوفرة لدى أحد الطرفين في شكل منح أو إعارة، وفقا للاتفاقيات السارية بشأن ضوابط النقل المتفق عليها. وتضمنت التعاون المشترك في مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، وأمن الحدود البرية والبحرية والجوية، ومكافحة تهريب المخدرات، والتعاون الاستخباراتي والتشغيلي، وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية.كما أشارت إلى أن مدة سريان الاتفاقية ثلاث سنوات مع التجديد التلقائي بموافقة الطرفين، ولمدة عام آخر لذلك سوف تكون صالحة إجمالا لمدة 4 سنوات.

ومن بين أهم التداعيات الإقليمية والدولية يشار هنا إلى أن مصر، واليونان، وقبرص أبدت اعتراضها على الاتفاقية، وردا على ذلك أمهلت اليونان السفير الليبي 72 ساعة لمغادرة أراضيها.[18]

يبدو أن المكاسب التي حققتها حكومة الوفاق من هذه الاتفاقية هو الدعم العسكري التركي الذي أسهم في خلق توازن عسكري وسياسي في مواجهة الحكومة المؤقتة، والأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها. إلا أن هذا المكسب قد يقابله خسارة لحكومة الوفاق الوطني في فقدان حلفاء ومؤيدين لها في الداخل، وفي الخارج، كونها تكرس التواجد الأجنبي، وتسهم في إضفاء الشرعية القانونية لذلك التواجد على التراب الوطني الليبي، وعلى صعيد المكاسب والخسائر أيضا يبدو أن الاتفاقية الأمنية حققت مكسبًا لتركيا حيث تبيح لها استخدام الأجواء الليبية، وإقامة قواعد عسكرية، والدخول إلى مياه ليبيا الإقليمية، الأمر الذي يسهم في تعاظم نفوذها الإقليمي في شمال إفريقيا، وجنوب أوربا.

2- أمن الطاقة

عند الحديث عن موضوع الطاقة كأحد المحددات الرئيسة للعلاقات الليبية التركية يأتي موضوع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين، والتي تم التوقيع عليها في نوفمبر 2019، وهي فكرة قديمة، ولكنها تحمل بُعدًا جديدًا؛ فقد سبق وأن أعلنت ليبيا عن المنطقة الاقتصادية الخاصة بها في مايو 2009، وأنها على استعداد لعقد اتفاقيات دولية لترسيم الحدود البحرية بالاتساق مع الاتفاقيات الدولية الحاكمة وعلى قانون البحار الإقليمية، الصادر في فبراير 1959، وأودعت إعلانها بالأمم المتحدة. أما البعد الجديد فيأتي من أن المتداول هو رسم المناطق البحرية من خلال خطوط رأسية، ويتفق مع هذا ترسيم الحدود المحتمل مع قبرص ومصر، ولكن رئيس أركان القوات البحرية التركية، جهاد يايجي، قد استحضر فكرة رسم الخطوط القُطرية لتحديد المناطق البحرية لتركيا، انطلاقًا من أن موقع تركيا المائل جغرافيًّا ينص على حقها في رسم خطوط قُطرية، لتحديد مناطقها البحرية، وتوقيع اتفاقيات ترسيم الحدود مع ليبيا وإسرائيل ولبنان، واعتبار أن الساحل الليبي يتقابل مع الساحل التركي، وأوضح أن «القيمة الإجمالية لاحتياطي الغاز الطبيعي في شرق المتوسط تبلغ 3 تريليونات دولار أميركي، وهذه الكمية تكفي احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي لمدة 572 عاماً واحتياجات أوربا لمدة 30 عاماً. [19]

وفي هذا الاطار ذكرت هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية أن منطقة شرق

المتوسط تملك احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي تقدر بنحو 122 تريليون قدم مكعب.[20]

وجدير بالذكر أنّ الاتفاقية البحرية بين ليبيا وتركيا قد تسهم في توفير أساس سياسي وقانوني لمحاولات تركيا المستقبلية في منطقة شرق المتوسط، ويعطيها الأحقية في أعمال الحفر والتنقيب، ويَحُولُ دون ترسيم الحدود البحرية ما بين اليونان ومصر وقبرص اليونانية، وتسهم أيضا في زيادة الجرف القاري لتركيا في المنطقة المذكورة بنحو 30 % .

يبدو أن احتياطيات الطاقة المكتشفة في منطقة شرق المتوسط ضاعفت من أهمية ليبيا في الاستراتيجية التركية لتحقيق المكانة والنفوذ لتركيا كقوة إقليمية طامحة أن تصبح طرفًا رئيسًا للطاقة في منطقة شرق المتوسط، تتمتع بهامش من الحركة في تقليص الاعتماد الخارجي على الطاقة[21]، لذلك أثارت الاتفاقية مخاوف اليونان التي من شأنها أن تمنح تركيا سيادة على مناطق غنية بموارد الطاقة وخصوصاً قبالة جزيرة كريت اليونانية المقابلة للساحل الليبي، وطالبت بتسريع المناقشات والتشاور مع الجانب المصري حول تعيين حدود المناطق الاقتصادية الخالصة بين البلدين.[22]

وفيما صادق البرلمان التركي على مذكرة التفاهم مع الجانب الليبي الذي عد الاتفاق منسجمًا مع القانون الدولي، فإن البرلمان الليبي عارض الاتفاق واعتبره غير مشروع، كما عبرت كل من مصر واليونان وقبرص وإسرائيل عن رفضها للاتفاق.

ويبدو أن ثمة أسباب كثيرة دفعت بتركيا للسعي لعقد الاتفاقية مع الطرف الليبي لعل أهمها أن التوترات المتزايدة المتعلقة باكتشافات الطاقة الكبيرة في منطقة شرق المتوسط، وتفاهمات خط الغاز المزمع إقامته بين إسرائيل، وقبرص، واليونان، إضافة إلى إنشاء منتدى الغاز لدول المنطقة، والذي استُبعدت تركيا منه على الرغم من أنها جزء مهم من إقليم شرق المتوسط.[23]

يشار إلى أن وزراء الطاقة من قبرص ومصر واليونان، وإسرائيل، وإيطاليا، والأردن، والسلطة الفلسطينية اجتمعوا في القاهرة لإنشاء "منتدى غاز شرق المتوسط" بهدف تعزيز التعاون والحوار، وقد استندت القمة إلى اجتماعات سابقة نوقش فيها خط أنابيب في قاع البحر يمتد من الحقول الإسرائيلية والقبرصية إلى اليونان ومن هناك إلى إيطاليا؛ حيث سيتصل بشبكة الأنابيب الأوروبية.[24]

وجدير بالذكر أن العالم شهد خلال العقود الماضية طلبًا متزايداً على الغاز الطبيعي؛ حيث ارتفع الاستهلاك العالمي من 999.2 مليار عام 1970، إلى 3222.9 مليار عام 2011.[25] والجدول التالي يبين حجم الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي بالمليار متر مكعب[26]

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الولايات المتحدة	546.1	557.6	575.2	617.4	649.1	655.7	704.7	740.3	727.4	745.8	831.8
روسيا	611.5	536.2	598.4	616.8	601.9	614.5	591.2	584.4	589.3	635.6	669.5
كندا	166.5	155.1	149.6	151.1	150.3	151.9	159.0	160.8	171.8	177.6	184.7
إيران	123.6	135.7	143.9	151.0	156.9	157.5	175.5	183.5	199.3	220.2	239.5
قطر	79.7	92.4	123.1	150.4	162.5	168.2	169.6	175.0	173.8	172.4	175.5
الجزائر	82.6	76.6	77.4	79.6	78.4	79.3	80.2	81.4	91.4	93.0	92.3
ليبيا	15.1	15.1	16.0	7.0	11.6	12.2	11.8	11.0	9.4	9.6	9.8
السعودية	76.4	74.5	83.3	87.6	94.4	95.0	97.3	99.2	105.3	109.3	112.1
الامارات	49.0	47.6	50.0	51.0	52.9	53.2	52.9	58.7	60.3	62.0	64.7
مصر	56.8	60.3	59.0	59.1	58.6	54.0	47.0	42.6	40.3	48.8	58.6
الصين	80.9	85.9	96.5	106.2	111.5	121.8	131.2	135.7	137.9	149.2	161.5

يتبين من خلال الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الأولى في إنتاج الغاز الطبيعي في العالم، يأتي بعدها روسيا، ثم كندا فإيران، والصين، بينما تأتي الدولة العربية وفي مقدمتها الجزائر، وقطر، فالسعودية، والإمارات ومصر، في حين تأتي ليبيا في ذيل قائمة الدول المنتجة، وبكميات متواضعة جداً، كما يلاحظ أن كافة مستويات الانتاج للدول الواردة في الجدول تسير بوتيرة تصاعدية في الانتاجية باستثناء ليبيا التي تأثر مستوى الانتاج بالواقع السياسي والأمني وبالتحولات التي شهدتها ليبيا في فبراير 2011، والصراعات الداخلية المتلاحقة؛ حيث نلحظ إن إنتاجها من الغاز الطبيعي انخفض إلى قرابة النصف؛ وذلك من 16 مليار مكعب عام 2010، إلى 9.8 عام 2018. هذا فيما يتعلق بالدول المنتجة ومستويات انتاجها، أما في ما يتعلق بحجم الاستهلاك العالمي السنوي من الغاز الطبيعي بالمليار متر مكعب يتبين من خلال الجدول التالي:[27]

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الولايات المتحدة	628.9	617.6	648.2	658.2	688.1	707.0	722.3	743.6	749.1	739.4	817.1
روسيا	422.7	397.8	423.9	435.6	428.6	424.9	422.2	408.7	420.6	431.1	454.5
كندا	89.3	86.6	88.3	97.5	97.2	104.3	109.6	109.8	105.9	109.7	115.7
فرنسا	46.4	44.7	49.6	43.0	44.4	45.1	37.9	40.8	44.5	44.8	42.7

88.3	89.7	84.9	77.0	73.9	85.0	81.1	80.1	88.1	84.4	89.5	ألمانيا
69.2	71.6	67.5	64.3	59.0	66.7	71.4	74.2	79.1	74.3	80.9	إيطاليا
47.3	51.6	44.5	46.0	46.6	44.0	43.3	41.8	35.8	33.7	35.3	تركيا
31.5	31.7	29.1	28.5	27.5	30.3	33.2	33.6	36.2	36.3	40.6	إسبانيا
30.6	30.2	31.4	32.0	40.3	47.7	51.8	56.1	54.6	48.9	62.7	أوكرانيا
78.9	78.8	81.2	72.0	70.1	76.3	76.9	81.9	98.5	91.2	97.8	بريطانيا
225.6	209.9	196.3	184.0	173.4	153.8	152.5	153.2	144.4	134.8	125.8	إيران
112.1	109.3	105.3	99.2	97.3	95.0	94.4	87.6	83.3	74.5	76.4	السعودية
76.6	74.4	72.7	71.5	63.4	64.7	63.9	61.6	59.3	57.6	58.0	الإمارات

يتضح من خلال الجدول: أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي أيضا في المترية الأولى عالميا من حيث حجم الاستهلاك، ثم روسيا، في حين أن إيران التي كانت في المرتبة الرابعة بعد كندا في حجم الانتاج تأتي ثالثاً في حجم الاستهلاك، وبكميات تفوق حجم استهلاك إيطاليا، وألمانيا، وتركيا مجتمعة. كما تشير البيانات الرقمية إلى تزايد حجم الاستهلاك العالمي الأمر الذي يعني تزايد الطلب على مورد الغاز الطبيعي، ومنها دولة تركيا التي زاد استهلاكها من 35.3 مليار متر مكعب عام 2008 إلى 47.3 عام 2018، وهذا بدوره يعزز من مكانة ليبيا في محورية السياسة التركية التي تبحث عن تنويع مصادر حصولها على الطاقة.

وعلى صعيد الطاقة أيضا يأتي موضوع النفط ومكانته في العلاقات الليبية التركية ،والذي لا يقل أهمية عن الغاز الطبيعي، والجدول التالي يبين إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط بالمليار برميل خلال عشرين عاماً.[28]

الدولة	إجمالي الاحتياطيات عام 1998	إجمالي الاحتياطيات عام 2008	إجمالي الاحتياطيات عام 2018
كندا	49.8	176.3	167.8
الولايات المتحدة الأمريكية	28.6	28.4	61.2
فنزويلا	76.1	172.3	303.3
بريطانيا	5.1	3.1	2.5
روسيا	113.1	106.4	106.2
إيران	93.7	137.6	155.6
العراق	112.5	115.0	147.2
الكويت	96.5	101.5	101.5

25.2	26.8	13.5	قطر
297.7	264.1	261.5	السعودية
97.8	97.8	97.8	الإمارات
12.2	12.2	11.3	الجزائر
3.3	4.2	3.8	مصر
48.4	44.3	29.5	ليبيا
37.5	37.2	22.5	نيجيريا
25.9	21.2	17.4	الصين

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أن دولة فنزويلا تأتي في المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والتي ارتفعت احتياطياتها من 76.1 مليار برميل عام 1998 إلى 303.3 مليار برميل عام 2018، ثم تأتي السعودية ثانيًا باحتياطي يقدر بنحو297.7 مليار برميل، تلها كندا ثم إيران، وباقي الدول الأخرى، بينما يلاحظ في الجدول أن ليبيا تأتي في المرتبة الأولى على مستوى القارة الأفريقية وباحتياطي يقدر بنحو 48.4 مليار برميل، وبزيادة تقترب من 20 مليار برميل عن حجم احتياطياتها في عام 1998، الأمر الذي يعزز من مكانتها ومحورية دورها في سوق الطاقة العالمي للنفط، إلا أن هذه المكانة ومحوريتها لا تكمن فقط في حجم الاحتياطي، بل يتعداه إلى الكميات المنتجة ومدى امتلاكها إلى بنى تحتية، واستقرار أمني يسمح بتصدير النفط، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي الذي يبين حجم الانتاج اليومي من النفط بألاف البراميل على النحو التالي:[29]

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	الدولة
1010	929	412	437	518	1048	1539	516	1799	1739	1875	ليبيا
1510	1540	1577	1558	1589	1485	1537	1642	1689	1775	1951	الجزائر
4614	4533	4423	3986	3239	3103	3079	2773	2469	2446	2428	العراق
4715	5024	4586	3853	2714	3609	3810	4452	4421	4285	4415	إيران
12287	11892	12406	11998	11519	11393	11622	11079	9865	9709	10665	السعودية
3942	3910	4038	3898	3603	3577	3440	3303	2937	2795	3113	الإمارات
3049	3001	3141	3061	3097	3125	3164	2909	2556	2495	2781	الكويت
1879	1874	1938	1933	1975	1991	1928	1824	1630	1415	1432	قطر
11438	11255	11269	11007	10860	10807	10656	10535	10379	10152	9965	روسيا
1514	2096	2347	2631	2692	2680	2704	2755	2842	3038	3228	فنزويلا
2051	1991	1900	2201	2276	2279	2412	2461	2533	2211	2172	نيجيريا
5208	4798	4451	4388	4271	4000	3740	3515	3332	3202	3207	كندا
15311	13135	12340	12773	11773	10073	8910	7870	7552	7259	6783	الولايات المتحدة
3798	3846	3999	4309	4246	4216	4155	4074	4077	3805	3814	الصين

يبدو من خلال هذه المعطيات الرقمية أن امتلاك أي دولة لأكبر احتياطي من النفط لا يعني بالضرورة امتلاكها للقدرة الانتاجية العالية؛ فيتضح هذا مع فنزويلا التي تعد ذات الاحتياطيات الأكبر عالميًا، في حين لا يتعدى انتاجها اليومي ثلاثة ملايين برميل يوميا، ولم تصل إلى مستويات إنتاج كندا التي تقل عنها من حيث الاحتياطيات إلى النصف تقريبا، أيضا يتبين أن الولايات المتحدة تعد الدولة الأولى من حيث الانتاج، تليها السعودية، ثم روسيا، أما على صعيد الانتاج الليبي، فيتضح أن مستويات الانتاج تأثر كثيرا بالأحداث التي شهدتها ليبيا منذ العام 2011؛ حيث انخفض مستوى انتاجها من 1.8 مليون برميل يوميا عام 2008، إلى 400 ألف برميل يوميا في عام 2016، إلا أن الملاحظة التي تستدعي الانتباه هنا وهي أن تدني مستوى الانتاجية في النفط الليبي يقابله تحسن في مستويات الانتاج عند النفط الخليجي وباقي أعضاء منظمة الأوبك؛ حيث نلحظ أن حصة ليبيا الانتاجية في منظمة الأوبك تم تقاسمها وتوزيعها بين الأعضاء، وعليه فإن استقرار الدولة وتعافيها سياسيا وعودة معدلاتها الانتاجية قد لا يصب في مصلحة أعضاء المنظمة الذين يستحوذون على حصتها الانتاجية منذ أعوام. هذا فيما يتعلق بمستويات الانتاج النفطي، أما موضوع الاستهلاك العالمي اليومي للنفط فيبينه الجدول التالي :[xxx]

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تركيا	686	709	694	673	704	757	775	912	978	1013	1003
الجزائر	309	327	327	349	370	387	401	425	412	408	414
العراق	481	536	570	629	666	716	681	683	760	732	777
إيران	1925	1919	1788	1851	1882	2064	1959	1804	1749	1843	4099
السعودية	2622	2914	3206	3295	3460	3451	3764	3886	3875	3838	3724
الإمارات	603	606	654	735	773	852	880	957	1023	964	991
الكويت	406	455	470	444	490	508	446	461	453	455	451
قطر	178	173	191	246	257	287	294	317	341	320	328
روسيا	2861	2775	2878	3074	3119	3134	3298	3146	3217	3207	3228
فنزويلا	716	726	725	737	792	782	720	637	537	463	409
إسبانيا	1559	1474	1447	1383	1300	1203	1199	1243	1288	1301	1335
كندا	2323	2209	2358	2436	2376	2398	2442	2401	2448	2448	2447
الولايات المتحدة	19490	18771	19180	18882	18490	18961	19106	19531	19687	19958	20456
الهند	3137	3300	3381	3550	3747	3789	3914	4245	4654	4870	5156
الصين	7914	8295	9446	9808	10242	10750	11239	11986	12304	12840	13525
فرنسا	1889	1822	1763	1725	1673	1661	1613	1612	1597	1608	1607
ألمانيا	2502	2409	2441	2365	2352	2404	2344	2336	2374	2443	2321
إيطاليا	1661	1563	1532	1475	1384	1274	1204	1257	1266	1279	1253
بريطانيا	1738	1669	1652	1600	1546	1532	1536	1578	1623	1637	1618
اليابان	4847	4390	4442	4442	4702	4516	4303	4151	4019	3975	3854

نلحظ من خلال الجدول أن الاستهلاك العالمي اليومي للنفط في تزايد ملحوظ؛ حيث نلحظ ارتفاع مستويات الاستهلاك للجانب التركي من 600 ألف برميل يوميا عام 2008، إلى مليون برميل يوميا في عام 2018، الأمر الذي يؤشر على حاجة تركيا إلى ليبيا في سد احتياجاتها المتزايدة من النفط خاصة وبعد توقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الطرفين. وفي المقابل تسعى ليبيا إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاستثمار في مجال الطاقة للرفع من مستوياتها الانتاجية؛ ففي أكتوبر 2020 أعلن مصطفى صنع الله رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط عن افتتاح حقل سيناون، ووضعه على الانتاج، وهو الحقل الذي سبق وأن تم اكتشافه عام 1980 وبدأ الحفر به منذ ذلك العام، ويتوقع أن تصل قدرة الانتاجية إلى نحو 50 ألف برميل يوميا. كما يعد أول حقل يتم تشغيله منذ عام 2011.[xxxi]

المحور الثالث: المحددات الاقتصادية والتجارية

أسهمت العوامل الجيوسياسية في حدوث تحولات عميقة في العلاقات الليبية التركية؛ فقد بدأت ملامح الشراكة والتقارب تتوسع بين الدولتين بعد التأييد الذي حظيت به تركيا بتدخلها في قبرص عام 1974 من طرف النظام السياسي الليبي. وبعد أزمة النفط العالمية بسبب حرب أكتوبر 1973، فقد بدأت تركيا بالاهتمام أكثر بالنفط الليبي، وتطورت العلاقات بزيارة وفد ليبي رفيع المستوى إلى تركيا، وتم خلال تلك الزيارة التوقيع على عدة مشاريع شراكة اقتصادية؛ ففي عام 1976 بلغ عدد العمال الأتراك في ليبيا 60 ألف عامل يعملون في قطاع البناء وحازت ليبيا على المرتبة الثانية بعد ألمانيا في نسبة القوى العاملة التركية في الخارج. إلا أنه ومع بداية حرب الخليج الأولى المتمثلة في الحرب العراقية الإيرانية بين عامي 1981-1989، وما صاحبها من حرب أسعار النفط حيث أدت إلى انهيار الأسعار وبلوغها مستويات إلى ما دون 15 دولار للبرميل وأنعكس هذا على الاقتصاد الليبي الذي كان ولازال يعتمد على النفط بنسبة 95%، وهو ما تسبب في توتر للعلاقات الليبية التركية؛ حيث بلغ حجم الالتزامات التعاقدية غير المدفوعة في ليبيا للشركات التركية ما بين 700 إلى 800 مليون دولار، وتم تسوية الديون بتصدير النفط. ويشار إلى أنه في عام 2011، كان هناك نحو 200 شركة تركية، تعمل في أكثر من 214 مشروعًا في ليبيا، وتضم ما يزيد على 25 ألف عامل تركي، وبقيمة تعاقدية بغت نحو 19 مليار دولار، وتم إجلاؤهم في فبراير 2011، بعد تعرض مواد ومعدات تلك الشركات الى أعمال النهب والتخريب.

وفي الحقيقة يحتاج الاقتصاد التركي المضطرب إلى ليبيا كوجهة للتصدير،

وتسعى الشركات التركية للحصول على حصة كبيرة في جهود إعادة الإعمار. لذلك تسعى تركيا إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع ليبيا، ومحاولة توسيع دائرة التقارب في علاقات الدولتين. والجدول التالي يبين حجم التبادل التجاري بين تركيا وليبيا بالدولار الأمريكي بين عامي 1990-2018.[xxxii]

الأعوام	الصادرات التركية	الواردات التركية	حجم التبادل التجاري	الفرق بين الصادرات والواردات
1990	221	487	708	-266
1991	237	281	518	-44
1992	247	445	692	-198
1993	240	131	371	109
1994	179	320	499	-123
1995	238	385	623	-147
1996	244	476	720	-232
1997	187	533	720	-346
1998	96	343	439	-247
1999	140	502	642	-362
2000	96	786	882	-690
2001	67	848	915	-781
2002	163	754	917	-591
2003	255	1073	1328	-818
2004	337	1514	1851	-1177
2005	384	1679	2373	-1605
2006	489	2297	2786	-1808
2007	643	400	1043	243
2008	1074	336	1410	738
2009	1798	403	2201	1395
2010	1935	426	2361	1509
2011	748	140	888	608
2012	2140	416	2556	1724
2013	2753	304	3057	2449
2014	2060	244	2304	1816
2015	1420	196	1616	1224
2016	906	161	1067	745
2017	881	248	1129	633
2018	1499	367	1866	1132

يتبين من خلال المعطيات الرقمية الواردة في الجدول أن حجم التبادل التجاري بين الدولتين أرتفع من 709 مليون دولار عام 1990، إلى 1.866 مليار دولار عام 2018، وأن حجم الصادرات التركية إلى ليبيا شهدت أقل مستوى لها في عام 2001؛ حيث بلغت 67 مليون دولار، مع ملاحظة أن الواردات لم تتأثر في ذلك العام، بل زادت عن معدلها في العام الذي قبلها، ويتبين هذا في زيادة حجم التبادل التجاري الذي ارتفع من 882 مليون دولار عام 2000، إلى 915 مليون دولار عام 2001، وشهدت الصادرات أيضا أعلى معدل لها في العام 2013 حيث بلغت 2.753 مليار دولار. أما على صعيد الواردات التركية من ليبيا فقد شهدت أقل معدل لها في العام 1993، حيث بلغت 131 مليون دولار، وأعلى معدل لها في العام 2006، حيث بلغت 2.297 مليون دولار، وهو أعلى رقم تحققه الواردات التركية من ليبيا على مدار عشرين عاما، إلا أنه وبعد تبني تركيا لسياسة تنويع الواردات الطاقية، وزيادة حصة استيراد النفط من روسيا أدى ذلك إلى انخفاض ملحوظ في الواردات الليبية من النفط. ويشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين عامي 1992- 1999، كان في مستويات متواضعة جدا؛ وذلك تماشيا مع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبيا بسبب قضية لوكربي. كما يمكن ملاحظة أن حجم التبادل التجاري بدأ في التزايد بعد عام 2003، وذلك لعدة أسباب؛ لعل أهمها ما يتعلق بالجانب الليبي، وهو رفع الحظر الدولي الذي كان مفروضا على ليبيا و المجال لمزيد من التجارة البينية، وكذلك ثمة سبب أخر يتعلق بالجانب التركي وهو أن تركيا بعد إخفاقها في الحصول على عضوية الاتحاد الأوربي، ورفض طلب انضمامها عام 1997، بسبب خلافاتها مع قبرص واليونان، تبنت خطة الانفتاح على دول القارة الأفريقية، وبدأت في عام 1998 بتنفيذها، ومنها توسيع علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا.[xxxiii]

وجدير بالذكر أن الصادرات التركية إلى ليبيا يتركز معظمها في المجوهرات، والمنسوجات، والأثاث والأدوية، والأغذية، والسجاد، والإسمنت، ومواد البناء الأخرى ، بينما تتركز الصادرات الليبية الأساسية إلى تركيا في النفط الخام، والذهب والخردة، والألمونيوم، والأسمدة البتروكيماوية.

إشكالية الاقتصاد الليبي تتمحور في اعتماديته الكلية على مورد واحد يتمثل بعائدات تصدير النفط الخام والغاز؛ إذ يشكِّل النفط والغاز وبعض المواد الكيميائية المستخرجة من النفط الجزء الأكبر من الصادرات الليبية، في مقابل أن الحكومة تعد ميزانية استيرادية تستورد بها تقريبًا كل شيء من المواد الغذائية إلى الآليات والأدوات الميكانيكية والأدوية والمنسوجات والوقود وغيرها. وصرح رئيس مجلس الأعمال التركي الليبي مرتضى كلوف: أن حجم الصادرات التركية إلى ليبيا خلال الفترة 1/1/ 2020 وحتى 30/ 8 /2020 بلغت 937 مليون دولار. مشيرا إلى أنها تأثرت سلبا بجائحة كورونا.[xxxiv]

المحور الرابع: مستقبل العلاقات الليبية التركية

يمكن تناول مستقبل العلاقات الليبية التركية في نقطتين رئيسيتين :

1- إن العلاقات الليبية التركية ستشهد مزيداً من التقارب، والتفاعل بعد التوقيع على الاتفاقيتين الاقتصادية والأمنية، وعلى الرغم من الجدل السياسي، والقانوني القائم حول شرعيتها من عدمها، وما صاحبها من تعقيد المشهد الإقليمي، إلا أنه تم إبرامها بين الدولتين وليس بين أفراد أو جماعات محلية ومن ثم تحظى بالشرعية، وستبقى سارية المفعول إلى حين انقضائها. ويبدو أن اعتماد تركيا على ليبيا فيما يتعلق بأمن الطاقة سوف يشهد تزايدا ملحوظاً بعد الاكتشافات الحديثة لمنطقة شرق البحر المتوسط والتي أظهرت احتوائها على مكامن غاز تحتوي على احتياطات هائلة تقدر قيمتها بمئات المليارات من الدولارات، إلا أن ثمة عراقيل قد تحول دون تطور عمليات التنقيب والاستخراج في هذه المنطقة؛ خاصة وأن التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في المياه العميقة لشرق البحر الأبيض المتوسط يُشكل تحدياً باهظاً لكنه لا يزال يستقطب كثيرا من الشركات الدولية التي تملك الثقل التكنولوجي والمالي بفضل النجاحات السابقة، وإمكانية تحقيق اكتشافات كبيرة، إلا أن الشركات الدولية للتنقيب لا تحبذ الاستثمار والحصول على

تراخيص في مناطق غير مستقرة أمنيًا، أو تشهد نزاعات قانونية، كمنطقة شرق المتوسط التي تشهد توترًا ما بين تركيا واليونان، وصراعًا بين ثلاث قوى رئيسية "مصر وتركيا وإسرائيل على منابع ومصادر الطاقة، ويشهد حالة من التنافس الجيواستراتيجي بين كتلة الأمن الغربي التي تقودها الولايات المتحدة وروسيا؛ حيث تسعى الولايات المتحدة لإنشاء تحالف إقليمي يضم مصر وإسرائيل، وتركيا واليونان لتصدير الغاز إلى دول الاتحاد الأوربي[xxxv] ، في إطار محاولات فك اعتماد الأخيرة تدريجيًا على صادرات الغاز الروسي ويسمح من خلال ذلك الحلف أيضا خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين إسرائيل والدول العربية ينتج عنها مستقبلًا اتفاقات سلام وتسوية سياسية تدفع نحو تطبيع واندماج كامل لإسرائيل في العالم العربي، ويوفر أيضا فرص استثمارية لشركات التنقيب الأمريكية بالعمل في منطقة شرق المتوسط، إلا أن ذلك يصطدم ببعض العقبات لعل أهمها تصاعُد التوتر بين تركيا واليونان حول الاتفاقية الليبية التركية، وأيضا توتر العلاقات الأمريكية التركية بسبب التقارب الروسي مع تركيا وتزويدها بمنظومة الدفاع S400،[xxxvi] وسياسات تركيا في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي وليبيا على نحو خاص، ومن جهة أخرى وعلى ذات الصعيد ثمة استياء أمريكي من الحكومة الليبية المؤقتة بسبب السماح بالتدخل الروسي في ليبيا، الأمر الذي تم توظيفه من الجانب التركي بالتدخل لأداء الدور الموازِن للدور الروسي، ويبدو إن الانخراط الأميركي القوي والمتوازن، والأكثر اتّساقاً مع الوقائع المحلية، قد يسهم في وقف الجهات الفاعلة الإقليمية عن التدخّل السلبي في الشأن الليبي. ليس لدى الأطراف الخارجية المتدخلة في الشأن الليبي الإرادة والرغبة الفعلية في التوصل إلى حل لإنهاء الصراع في ليبيا، عبر التوافق على تسويةٍ عادلةٍ تحقق رغبة الليبيين في وقف معاناتهم، لأن المصالح الاقتصادية والجيوسياسية لتلك الأطراف تتجاوز مصالح الشعب الليبي.

2- إن الاقتصاد التركي يتطلع إلى الخروج من أزماته الراهنة؛ حيث إن البطالة تقترب من 15% بسبب جائحة كورونا وسياسة الإغلاق، وتدهور سعر صرف الليرة التركية[xxxvii] الذي يرجع في جزء كبير منه إلى ارتباط الاقتصاد التركي بالصناديق والبنوك الأمريكية التي يمكنها التأثير مباشرةً على أسواق المال التركية، حيث إن أي توتر في العلاقات التركية الأمريكية قد يلحق ضرر جسيم بالاقتصاد التركي، كما حصل عام 2018،[xxxviii] وبعد الأزمة السياسية التي نشأت بين الطرفين وأدت إلى تدهور سريع في العملة التركية، وعليه تتطلع تركيا إلى فتح علاقات اقتصادية تعاونية متعددة الأطراف لتعزيز احتياطياتها من النقد الاجنبي، ومنها ليبيا التي تمثل فرصة للشركات التركية في اعادة اعمار ما دمرته الحروب والصراعات المسلحة الداخلية، خاصة، وأنها سبق لها وأن عملت في قطاع البناء والتعمير في ليبيا منذ سبعينيات القرن الماضي؛ ولذلك فإنه من مصلحة تركيا التوصل إلى حل سياسي للوضع المتأزم في ليبيا يسهم في استقرار الدولة ويسمح بالعودة إلى شركاتها بالعمل على الأراضي الليبية.

الخلاصة

خلص البحث في موضوع العلاقات الليبية التركية إلى أن فرص التقارب في المجالات الاقتصادية بين الدولتين كبيرة، خاصة مع استقرار الدولة الليبية وتوجهها نحو التنمية وإعادة أعمار ما دمرته الحروب الداخلية، وما يعزز تلك الفرص هو النشاط السابق لشركات البناء التركية التي كانت تعمل في ليبيا منذ ما يزيد على أربعين عاما، هذا بالإضافة إلى فرص الاستثمار التركي في قطاع الطاقة الليبي

الهوامش

[1] نبيل المظفري، العلاقات الليبية التركية1969-1989،دراسة سياسية اقتصادية'، الطبعة الأولى، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع 2010، ص 26-25

[2] نفس المرجع، ص 84

[3] محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية ..حقائق جديدة في البر والبحر (تقرير)، مركز الجزيرة للأبحاث، الدوحة، ديسمبر 2019، ص2

[4] نبيل المظفري، العلاقات الليبية التركية، مرجع سبق ذكره، ص 92-93

[5] أركان إبراهيم عدوان، ومصطفى جابر فياض، محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد العاشر، العدد الأول، 2020،ص 662

[6] محمود زكريا محمود إبراهيم، العلاقات السياسية الأفريقية التركية ..المحددات والقضايا، منشورات مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة، 2015، ص21

[7] نفس المرجع، ص16

[8] عمر خضيرات، العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية: 2002 - 2012 ، عمان، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 4/ب، 2016، ص518

[9] التقرير الاستراتيجي للعام 2019 الصادر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات ، عمان الأردن، 2019، ص11، ص14

[10] للتوسع حول دور ونشأة حزب العدالة والتنمية في الحياة السياسية، انظر: طارق عبدالجليل، العسكر والدستور في تركيا.. من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، الطبعة الثانية، القاهرة، دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص 149-168

[xxxv] التقرير الاستراتيجي للعام 2019، مرجع سبق ذكره، ص ص29-30

[xxxvi] تقرير بعنوان العقوبات الأمريكية على تركيا وأثرها على العلاقات بين البلدين، صادر عن مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول ،تركيا، 2019، ص6

[xxxvii] التقرير الاستراتيجي للعام 2019، مرجع سبق ذكره، ص26

[xxxviii] يشار إلى أنه في أغسطس 2018، قامت الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات على وزيري العدل والداخلية التركيين، ردًا على اعتقال السلطات التركية القس الأمريكي أندروبراننسون. للتوسع حول موضوع العقوبات يمكن الاطلاع على تقرير بعنوان العقوبات الأمريكية على تركيا، مرجع سبق ذكره، ص2

قائمة المراجع

1- إبراهيم، محمود زكريا محمود، العلاقات السياسية الأفريقية التركية ..المحددات والقضايا، منشورات مركز البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة، 2015.

2- المظفري، نبيل، العلاقات الليبية التركية1969-1989،دراسة سياسية اقتصادية'، الطبعة الأولى، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع 2010.

3- الرنتيسي، محمود سمير، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية ..حقائق جديدة في البر والبحر(تقرير)، مركز الجزيرة للأبحاث، الدوحة، ديسمبر 2019.

4- عدوان، أركان إبراهيم، ومصطفى جابر فياض، محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد العاشر، العدد الأول، 2020.

5- خضيرات، عمر، العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية: 2002 - 2012 ، عمان، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 4/ب، 2016.

6- التقرير الاستراتيجي للعام 2019 الصادر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات ، عمان الأردن، 2019.

7- تقرير صادر عن مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات بعنوان تركيا.. النظام الرئاسي والتوجه الخارجي، اسطنبول، تركيا، 2020.

8- تقرير بعنوان مذكرة التفاهم الليبية التركية ..أبعادها وتداعياتها المحلية والاقليمية، صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 17، ديسمبر 2019.

9- تقرير صادر عن مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات بعنوان تركيا.. النظام الرئاسي والتوجه الخارجي، اسطنبول، تركيا، 2020.

10- تقرير بعنوان العقوبات الأمريكية على تركيا وأثرها على العلاقات بين البلدين، صادر عن مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول ،تركيا، 2019.

[11] تقرير صادر عن مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات بعنوان تركيا.. النظام الرئاسي والتوجه الخارجي، اسطنبول، تركيا، 2020، ص6

[12] نفس المرجع، ص7

[13] للتوسع انظر: لقمان عمر محمود النعيمي، العلاقات التركية الإيرانية بعد الاحتلال الامريكي للعراق، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل، السنة 6، العدد 12، يونيو 2009، ص 144

[14] محمود زكريا محمود إبراهيم، العلاقات السياسية الأفريقية التركية، مرجع سبق ذكره، ص 4

[15] للتوسع يمكن الاطلاع على دراسة: امال بوساحة وعبدالله راقدي، العلاقات التركية الاسرائيلية من منظور العثمانية الجديدة، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 5، العدد2، 2020، ص 454

[16] رمزي فخري علي الحموز، العلاقات التركية الاسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية(رسالة ماجستير) ، جامعة القدس، فلسطين، 2013، ص 63-64

[17] تقرير بعنوان مذكرة التفاهم الليبية التركية ..أبعادها وتداعياتها المحلية والاقليمية، صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 17، ديسمبر 2019،ص1

[18] قناة الجزيرة، 2019/12/7

[19] محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص5

[20] التقرير الاستراتيجي للعام 2019، مرجع سبق ذكره، ص29

[21] لقمان عمر محمود، دور تركيا في أمن الطاقة الأوربي، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، السنة 12، العدد 36، إبريل 1018، ص 53

[22] تقرير صادر عن مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات بعنوان تركيا.. النظام الرئاسي والتوجه الخارجي، اسطنبول، تركيا، 2020، ص9

[23] توران قشلاقجي، ليبيا جارة تركيا من البحر.. حرب أم سلام في المتوسط، صحيفة القدس العربي، لندن، 29 / 1/ 2020

[24] محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 8

[25] هشام مزوار، تقييم سياسة انتاج وتصدير الغاز الطبيعي في الجزائر مقارنة بدولة قطر، أطروحة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر، 2013_2014، ص 2

[26] BP Statistical Review of World Energy2019 | 68th edition,P32

[27] Ibid,P34

[28] Ibid,P14

[29] Ibid,P16

[xxx] Ibid,P20

[xxxi] جاء التصريح من المؤسسة الوطنية للنفط.

[xxxii] Turkey – Libya: Relations Economic and Strategic Imperatives, REPORT, TRT WORLD RESEARCH CENTRE , Dec,2019,PP10-12

[xxxiii] محمود زكريا محمود إبراهيم، العلاقات السياسية الأفريقية التركية، مرجع سبق ذكره، ص 9

[xxxiv] وكالة أنباء تركيا، 29-10-2020 https://tr.agency/news

11- عبدالجليل، طارق، العسكر والدستور في تركيا.. من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، الطبعة الثانية، القاهرة، دار نهضة مصر للنشر، 2013.

12- النعيمي، لقمان عمر محمود، العلاقات التركية الإيرانية بعد الاحتلال الامريكي للعراق، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل، السنة 6، العدد 12، يونيو 2009.

13- راقدي، امال بوساحة وعبدالله، العلاقات التركية الاسرائيلية من منظور العثمانية الجديدة، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 5، العدد2، 2020.

14- الحموز، رمزي فخري علي، العلاقات التركية الاسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية(رسالة ماجستير) ، جامعة القدس، فلسطين، 2013.

15- محمود، لقمان عمر، دور تركيا في أمن الطاقة الأوربي، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، السنة 12، العدد 36، إبريل 2018.

16- قناة الجزيرة، 2019/12/7

17- المؤسسة الوطنية للنفط (ليبيا).

18- وكالة أنباء تركيا، 29-10-2020 https://tr.agency/news

19- توران قشلاقجي، ليبيا جارة تركيا من البحر.. حرب أم سلام في المتوسط، صحيفة القدس العربي، لندن، 29 / 1/ 2020

20- مزوار، هشام، تقييم سياسة انتاج وتصدير الغاز الطبيعي في الجزائر مقارنة بدولة قطر، أطروحة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر، 2013_2014.

21- BP Statistical Review of World Energy2019 | 68th edition،

22- Turkey – Libya: Relations Economic and Strategic Imperatives, REPORT, TRT WORLD RESEARCH CENTRE , Dec,2019